



بيان

صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد

يُدين عمليات التطهير العرقي التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حيّ الشيخ جراح في القدس المحتلة

إنّ الاتّحاد البرلماني العربي، إذ يؤكّد أمام العالم كله، وأمام كافة منظمات الشرعية الدولية، بالمادة رقم 17، من إعلان حقوق الإنسان لعام 1948، التي نصت على أنه "لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً" وكذلك ما تضمنه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 الصادر بتاريخ 23 كانون الأول/ ديسمبر 2016، من عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، ومن ضرورة الإيقاف الفوري والناتج لجميع الأنشطة الاستيطانية التي يقوم بها الكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس المحتلة، فإنّ الاتحاد يُدين ويستنكر الممارسات الإسرائيلية المستمرة في التعدي والانتهاك لكل ما يمتُّ بصلة لمبادئ وأحكام المحكمة الجنائية الدولية، والقانون الدولي الإنساني الحاكم للعلاقات بين أبناء البشر.

وإذ يُدين الاتحاد نظام التمييز العنصري الإسرائيلي وتهجير الفلسطينيين من منازلهم، التي أُقيمت بشكل قانوني بموجب اتفاقية عُقدت عام 1956 مع الحكومة الأردنية ووكالة الغوث "أونروا"، أي قبل احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام 1967، فإنّ الاتحاد البرلماني العربي، يُطالب مجلس الأمن الدولي ودولة الفاعلة، باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لوقف تلك الممارسات الإسرائيلية، وإلزامها بالانصياع الفوري لمقررات الشرعية الدولية، التي وضعتها وأقرتها هذه الدول، حفاظاً على كرامة الإنسان، وصوناً للأمن والاستقرار الدوليين.

وكما يُحذّر الاتحاد من أن تلك الممارسات ليس لها من نتيجة سوى توسيع دائرة العنف كنتيجة للإصرار على ترحيل الفلسطينيين قسراً من منازلهم، فإنه يؤكّد على كامل دعمه المستمر للشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله حتى يحصل على حقوقه المشروعة كاملةً، وفي مقدّمتها حقّه القانوني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

لدولة الإمارات العربية المتحدة



بيروت 07 أيار/ مايو 2021